

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٨

بإنشاء مؤسسة نموذجية لتأهيل المكفوفين في الإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم مصر وسورية ؛

قرر القانون الآتي :

## الفصل الأول

في المؤسسة وأقسامها

مادة ١ :

(١) تنشأ في دمشق مؤسسة نموذجية مهمتها :

توفير التعليم النظري للأحداث المكفوفين وتدريبهم على مهن وحرف تمكنهم من الكسب منها وإعالة أنفسهم .

إعداد المكفوفين الكبار وتوجيههم مهنيا وإيجاد العمل لهم .

تقديم مختلف خدمات الرعاية والتعليم والتأهيل المهني للمكفوفين في منازلهم .

القيام بدراسات تتعلق بالمكفوفين وطرق رعايتهم وتأهيلهم .

القيام بتدريب الموظفين الفنيين والعاملين في مضمار رعاية وتعليم وتأهيل المكفوفين .

(٢) يطلق على هذه المؤسسة اسم " المؤسسة النموذجية لتأهيل المكفوفين " وتلحق بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ٢ :

(١) تتكون المؤسسة النموذجية لتأهيل المكفوفين من الأقسام التالية :

(أ) قسم الإدارة .

(ب) قسم التعليم النظري .

(ج) قسم التأهيل المهني .

(د) قسم التأهيل المنزلي .

(هـ) قسم للتدريب الصناعي والتشغيل .

(٢) تحدد في النظام الداخلي للمؤسسة مهمات واختصاصات كل من هذه الأقسام .

مادة ٣ - تشمل المؤسسة قسما داخليا يضمن فيه للاحداث المكفوفين المقبولين بأجر أو بالجان كل ما يحتاجون إليه من إعالة ورعاية صحية واجتماعية ولوازم مدرسية .

مادة ٤ :

(١) يوضع بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل النظام الداخلي للمؤسسة النموذجية لتأهيل المكفوفين .

(٢) يتضمن النظام الداخلي المذكور، علاوة على ما جاء في الفقرة "٣" من المادة (٢) من هذا القانون جميع الأحكام المتعلقة بالأمور التالية :

(أ) قبول المكفوفين من أحداث وكبار في المؤسسة والشروط الواجب توفرها فيهم .

(ب) صلاحيات وواجبات موظفي ومستخدمي المؤسسة .

(ج) تحديد ساعات الدراسة ومواد التدريس في قسم التعليم النظري .

(د) تحديد أنواع الحرف والمهن والصناعات في كل من قسم التأهيل المهني وقسم التدريب الصناعي والتشغيل .

(هـ) تحديد ساعات العمل في المشاغل التابعة للمؤسسة .

(و) تنظيم ومسير القسم الداخلي من المؤسسة وشروط القبول فيه .

(ز) نظام الامتحانات والشهادات .

(ح) المكافآت والمعوقات .

(ط) وغير ذلك من الأمور المتعلقة بإدارة المؤسسة وتنظيمها وسيورها والإشراف عليها وخدماتها ومهماتها وأهدافها .

## الفصل الثاني

في موظفي المؤسسة ومستخدميها

مادة ٥ :

(١) يعتبر موظفو المؤسسة النموذجية لتأهيل المكفوفين من موظفي الدولة ويخضعون لأحكام قانون الموظفين الأساسي .

(٢) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قرارا يحدد فيه وظائف المؤسسة وعدد موظفيها ومراتبهم والمؤهلات والشهادات العلمية التي يجب أن يكونوا حائزين عليها لإشغال هذه الوظائف .

مادة ٦ :

(١) يخضع مستخدمو المؤسسة لأحكام نظام المستخدمين الأساسي .

(٢) يحدد عدد مستخدمي المؤسسة وتعيين فئاتهم وأصنافهم بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ١١ - يخصص كسلفة ولمرة واحدة في موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اعتماد لاستعماله كراس مال دائم يرصد لتأسيس واستثمار مشاغل المؤسسة ويحدد أصول إدارة رأس المال المذكور وتوزيع الأرباح بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد استطلاع رأى وزارة الخزانة .

مادة ١٢ :

(١) يتولى شؤون المؤسسة المالية وإدارة مستودعاتها محاسب تتدبه وزارة الخزانة مسئول وفقا للآظمة والقوانين المرصية .

(٢) تحدث في ملاك وزارة الخزانة وظيفة محاسب إدارة من المرتبة الرابعة .

### الفصل الخامس

#### أحكام مختلفة

مادة ١٣ - تعفى من رسوم وأجور البريد الداخلية والخارجية جميع المطبوعات والمنشورات المكتوبة بأحرف بريل .

مادة ١٤ :

(١) تعفى من الرسوم الجمركية جميع المواد والآلات والمعدات المخصصة لاستعمال المكفوفين .

(٢) تعين هذه المواد والآلات والمعدات بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد استطلاع رأى وزارة الخزانة .

مادة ١٥ :

(١) يحصر حق حمل العصا البيضاء واستعمالها بالأشخاص الذين لا تزيد درجة الرؤية لديهم عن عشر (  $\frac{1}{10}$  ) الرؤية الطبيعية والذين يحملون بطاقة تخولهم استعمال هذا الحق معطاة لهم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

(٢) تحدد بقرار يصدر عن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل شكل البطاقة المذكورة في الفقرة السابقة وحجمها ومضمونها وطريقة الحصول عليها وكيفية إعطائها وفير ذلك من الأمور المتعلقة بها .

(٣) يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة (١) من هذه المادة بغرامة تتراوح بين عشرين ليرة وخمسين ليرة سورية . وفي حالة التكرار تضاعف الغرامة .

مادة ١٦ :

(١) تحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المهن والصناعات والفعاليات الأخرى التي يمكن أن تخصص ممارستها بنسبة معينة للمكفوفين كما تحدد فيه هذه النسبة والمؤسسات الصناعية والتجارية وغيرها من المؤسسات التي تلزم باستخدام المكفوفين في الفعاليات المهنية الميئة أعلاه ضمن حدود النسبة المعينة .

### الفصل الثالث

#### في لجنة الإشراف

مادة ٧ :

(١) تشرف على المؤسسة النموذجية لتأهيل المكفوفين لجنة تدعى "لجنة الإشراف" .

(٢) تؤلف هذه اللجنة من :

مندوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من المرتبة الثالثة على الأقل ترشحه هذه الوزارة ... .. رئيسا

مندوب عن وزارة التربية والتعليم من الحلقة الأولى ترشحه هذه الوزارة ... ..  
 طبيب مندوب عن وزارة الصحة والإسعاف العام ترشحه هذه الوزارة ... ..  
 مندوب عن وزارة الأوقاف من الحلقة الأولى ترشحه هذه الوزارة ... ..  
 مندوب عن جمعيات رعاية المكفوفين يرشحه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ... ..  
 مندوب مكفوف بارز عن المكفوفين يرشحه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ... ..  
 أعضاء

أحد موظفي مديرية الشؤون الاجتماعية يرشحه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ... .. أميناً للسر

(٣) يعين المندوبون المشار إليهم وأمين السر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة ٨ - تحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مهمة لجنة الإشراف واختصاصاتها وكيفية انعقادها وعدد جلساتها وتمويلها ورئيسها وأعضائها وأمين سرها وغير ذلك من الأمور المتعلقة بنشاطها واجتماعاتها .

### الفصل الرابع

#### في مالية المؤسسة

مادة ٩ - تخضع إدارة المؤسسة النموذجية لتأهيل المكفوفين من الناحية المالية لنظام خاص يصدر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ويوضع بالاتفاق بين وزارتي الخزانة والشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ١٠ - تؤمن نفقات المؤسسة النموذجية لتأهيل المكفوفين من اعتمادات تخصص في موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ مفرسة ١٣٧٨ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨

بشأن التفتيش الفني في الإقليم السوري على وزارة التربية والتعليم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قانون الموظفين رقم ١٣٥ الصادر في الإقليم السوري لسنة ١٩٥٠؛

وعلى القانون رقم ٩٣ الصادر في الإقليم السوري سنة ١٩٥١ المتضمن إحداث مكتب تفتيش الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تقتصر صلاحيات مكتب تفتيش الدولة في وزارة التربية والتعليم على النواحي الإدارية والمالية .

مادة ٢ - يخصص عدد من مفتشي وزارة التربية والتعليم لتفتيش النواحي الإدارية والمالية ويخضع هؤلاء المفتشون للأحكام الواردة في القانون رقم ٩٣ تاريخ ١٣/٢/١٩٥١ المشار إليه ولجميع الأحكام المنصوص عليها في الملاك الخاص بوزارة التربية والتعليم وفي القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ - يكون التفتيش الفني في وزارة التربية والتعليم من اختصاص مفتشي الوزارة وحدهم ولا يخضع المفتشون الفنيون للأحكام الواردة في قانون مكتب تفتيش الدولة ويرتبطون مباشرة بوزارة التربية والتعليم .

مادة ٤ - يصدر وزير التربية والتعليم قرارات بتنظيم أعمال المفتشين واختصاصاتهم وارتباطهم بدوائر الوزارة .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ مفرسة ١٣٧٨ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

(٢) تطبق أحكام قانون العمل رقم ٢٧٩ تاريخ ١١/٦/١٩٤٦ على العمال المكفوفين المستخدمين في المؤسسات الميينة في الفقرة (١) السابقة .

مادة ١٧ :

(١) يجوز تعيين المكفوفين في الوظائف العامة إذا كانت هذه الوظائف تتلاءم مع ما هم عليه من حالة فقد البصر وكانت تتوفر فيهم شروط التوظيف المنصوص عليها في قانون الموظفين الأساسي والملا كانت الخاصة بها شرط الأهلية البدنية المنصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة (١١) من قانون الموظفين الأساسي المذكور .

(٢) تحدد الوظائف العامة التي يمكن أن يعين فيها مكفوفو البصر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد استطلاع رأي وزارة الصحة والإسعاف العام .

مادة ١٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ مفرسة ١٣٧٨ (٤ سبتمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٨

في شأن مد العمل بالقانون رقم ٦١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٥

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٦١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٥ في شأن الإعفاء من رسوم التصرف بلا سند والتسجيل بحق القرار وغرامات معاملات الإرشاد والانتقال ومعاملات تصحيح الأوصاف ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يمد مفعول القانون رقم ٦١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٥ المشار إليه لنهاية عام ١٩٥٩

مادة ٢ - لا ترد الرسوم والغرامات المدفوعة في المدة الواقعة بين نهاية عام ١٩٥٧ وتاريخ نفاذ هذا القانون .